قضايا

هل حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين يعيق المشروع الوطني أم يرفده؟ وأليس عودة شعار «من النهر إلى البحر» دعوة لحل الدولة الواحدة؟ أسئلة، وتساؤلات عادت اليوم الى قلب النقاش المتجدّد حول كيفيّة الخروج من حالة الانسداد السياسي داخل الساحة الفلسطينية، وعلى مستوى الحل المنشود للصراع الكولونيالي المشتعل في فلسطين، والمنطقة. هنا الجزء الثاني من مطالعة موسّعة تعالج هذه المسألة

حلّ يتناغم مع الوعي الناشئ في صفوف اليهود الرافضين للصهيونية

الدولة الواحدة في فلسطين [2/3]

عوض عبد الفتاح

مشاركة يهودية في احتجاج داعم لغزة في لندن في 7/ 5/ 2024 (Getty)

تناول الجزء الأوّل من هذه المطالعة التوافق والاختلاف حول مسألة الدولة الديمقراطية الواحدة كمدخل للحل وعناصر قوّة هذا الحل، فيما يتحدّث الجزء الثاني عن تجارب تبنّت حلًا مشابهًا كتجربة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وعن كون هذا الحل حاجة فلسطينية قبل أي شيء أخر.

تجارب تحرّرية توكّد أهمية تبنّي الهدف السياسي النهائي

دعونا نستحضر أمثلة من التاريخ القريب، لنكتشف أن بعض حركات التحرر، لم ترَ في طرح الحلول عائقاً للتحرر والوحدة، بل كان عاملاً مساعداً و مجنداً، فحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وضع ميثاقاً مفصلاً مطولاً، المعروف بـ«ميثاق الحرية «، عام 1965، تبنّى فيه دولة واحدة ديمقراطية، معبراً عنها في شعار «شخص واحد، صوت واحد»، مؤكداً استعداد السود، السكان الأصليين، للعيش بمساواة أمام القانون مع أحفاد المستوطنين بعد تخليهم عن نظام الأبرتهايد. وثابر حزب المؤتمر على التمسك بمبادئه وتصوره لمستقبل جنوب أفريقيا وقبل أن تتحرر، وقد ألهب فيه خيال الناس وأحرار العالم، وبتأثير هذا التصور التحرري الإنساني، انطلقت حركة عالمية مناهضة للأبارتهايد. صاغ المؤتمر هذه الرؤية، ومضمون الحل النهائي، وواصل النضال بكل أشكاله تحت سقف هذا الشعار الجامع. فهل تحديد الحل النهائي كان عائقاً أمام التحرر وتفكيك نظام الفصل العنصري، أم مساعداً لعملية التحرر السياسي في جنوب أفريقيا؟ الجواب واضح، سقط الأبرتهايد السياسي، واستلم السود الحكم، من خلال انتخابات ديمقراطية، ويتواصل النضال الاجتماعي لإنهاء الأبرتهايد الاقتصادي وتضييق الفجوات الاقتصادية، وضد الفساد الذي استشرى في نظام الحكم، بدون حروب داخلية دموية، وقمع جماعي وسجون وغيرها. ولنأخذ الحركة الوطنية الفلسطينية مثالاً آخر. ففي الستينيات وجدت الحركة الوطنية، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، الحاجة لتحديد الحل النهائي؛ دولة ديمقراطية واحدة، ليس بديلاً لشعار التحرير والعودة الذي بدأت فيه الحركة مسيرتها عند تجددها، بل إضافة له، وذلك بعد أن توصلت إلى نتيجة مفادها أن هذا الحل أو المشروع التحرري الإنساني يساعدها على توسيع تحالفاتها الدولية، خاصة في مجتمعات الغرب، خالق إسرائيل وحاميها. فهل توقف أو تعثر النضال؟ ألم يتواصل النضال بكل الأشكال بعد تبني الدولة الديمقراطية الواحدة؟ ولكن بعد التخلي عن هذا الحل بعد أقل من ثلاث سنوات، وبعد تبني حل الدولتين عام 1988، وبعد أن تدحرج هذا الحل إلى نموذج البانتوستان المستورد من نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا، تبددت جبهة الحلفاء، ليس فقط في الغرب والشمال فقط، بل في الشرق والجنوب أيضاً. لقد كاد هذا المسار الانحرافي أن يجهز على إرث الحركة الوطنية الأصيل، ويشوّه المنطق الفكري والأخلاقي للصراع، من خلال التخلي عن طبيعته صراعاً ذا طبيعة كولونيالية، وتحويله ؟إلى صراع قومي، أي كأن الصراع القائم هو بين قوميتين متساويتين ولهما نفس الحق؛ جماعة قومية فلسطينية أصيلة وقومية يهودية مختلقة، وكولونيالية. ولم تستعد حركة التضامن العالمية مع قضية فلسطين عافيتها إلا بعد تبيّن نيات إسرائيل الحقيقية ومواصلة مشروعها الكولونيالي الذي أدى إلى انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وإقدامها على إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وعلى خلفية كل ذلك، وبسبب ترويض السلطة الفلسطينية، التي قامت على قاعدة عقيدة الجنرال الأميركي دايتون، عقيدة حماية أمن الاحتلال، تشكلت حركة المقاطعة التي تلعب دوراً مدنياً محورياً في النضال الفلسطيني، على المستوى العالمي. كما نمت وتصاعدت المقاومة الشعبية في القدس، والضفة والقطاع، ونشأت حركة مقاومة عسكرية داخل قطاع غزة المحاصر، كل ذلك ولّد تحولاً جذرياً في مفهوم الصراع، وساهم في توليد وعي، خاصة في صفوف الأجيال الفلسطينية الجديدة، ينحو إلى مواجهة المشروع الصهيوني الكولونيالي الممتد على كل فلسطين، بمشروع وطني تحرري بين البحر والنهر. ومثال ثالث، من داخل المنطقة المحتلة عام 1948. في أواخر السبعينيات، صعدت حركة وطنية جديدة، دعت إلى التشديد على الهوية الفلسطينية لفلسطينيي الـ 48، في مواجهة الأسرلة، وطرحت نفسها جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هي حركة أبناء البلد. ظهرت أولاً في مدينة أم الفحم، بمبادرة من عدد من الشباب القومي التقدمي، ثم انتشرت بصورة سريعة بين الطلاب الفلسطينيين، في كامل الجامعات الإسرائيلية، وخاضت نضالات ومواجهات مع أذرع المؤسسة الإسرائيلية الأمنية، وإدارات الجامعات، ومن ثم انتشرت في عدد محدود من البلدات العربية، وأقامت النوادي الثقافية، والمخيمات الصيفية، وروضات الاطفال. تبنت الحركة ذات التوجهات اليسارية والقومية، خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، وميثاقها الوطني الذي ينادي بتحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين الانتدابية، وبضمنه الخطاب الأنتي كولونيالي، التحرري. طرحت الحركة برنامج الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة في كل فلسطين، في مؤسساتها ونشاطاتها، وفي إعلامها، وفي المواجهة السياسية والأيديولوجية مع الحزب الشيوعي الذي يتبنى حل الدولتين، ويعتبر إسرائيل «تجسيداً لحق تقرير المصير للشعب اليهودي». شغلتُ، أنا شخصياً، نائب الأمين العام للحركة، لأكثر من عشر سنوات، من أواسط الثمانينيات حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي، وكنت محرراً في صحفها، التي أغلقتها المخابرات الإسرائيلية في إطار حملة الملاحقة المكثفة للحركة وقياداتها، وكوادرها، من اعتقال، وفصل من العمل، ومنع الدخول إلى الضفة والقطاع، والسفر إلى الخارج. ومثلما حصل مع الأحزاب الفصائل الفلسطينية، من أزمات داخلية، قيادية وسياسية عامة، ولظروف موضوعية منها اتفاقية أوسلو التصفوية، أخفقت الحركة في التوسع، بل ضعفت، وانتهت إلى حركة صغيرة من دون تأثير سياسي حقيقي اليوم، ولكنها تركت إرثاً مهمّاً. وشعارها أو برنامجها، وهو برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الأصلي، عاد ليفرض نفسه على الساحة الفلسطينية، منطلقاً بصورة أساسية من فئات أكاديمية فلسطينية، في أميركا وأوروبا، وليتسع التداول بشأنه في فلسطين، ولتأتي الانتفاضات الشعبية، خاصة هبّة الوحدة والكرامة في مايو/أيار من عام 2021، لتزكي هذا التحول نحو فلسطين الواحدة المتحررة من الأبرتهايد والاستعمار. وفي سياق هذا التحول، وظهور مجموعات تنادي بالدولة الواحدة، بعيد الانتفاضة الثانية، أسسنا «حملة الدولة الديمقراطية الواحدة» عام 2018، بهدف المساهمة في هذا الجهد الفكري لدفع الفكرة إلى قلب الخطاب الفلسطيني العام. ما أُريدُ قولَه: إن تبني رؤية تحررية واضحة، مثل حل الدولة الديمقراطية الواحدة لا يعيق النضال التحرري، ولا يمكن أن يكون عبئاً عليه، بل هو عامل مؤازر ومُغْنٍ للفكر السياسي الفلسطيني.

> تبنّي رؤية تحرّرية واضحة، مثل حل الدولة الديمقراطية الواحدة لا يعيق النضال التحرري، ولا يمكن أن يكون عبئاً عليه
>
> حتى لو لم يأت اليهود الأوروبيون إلى فلسطين، كنا دائماً بحاجة إلى دولة ديمقراطية، عادلة، غير استبدادية أو سلطوية

الدولة الديمقراطية حاجة فلسطينية

في لقاء حول الدولة الديمقراطية الواحدة، قبل الحرب الإبادية الحالية، مع مجموعة من المحاضرين، وعدد من نخبة النشطاء من جامعة النجاح في نابلس، جرى خلاله نقاش، نهضت إحدى طالبات الماجستير، واحتجت قائلة متوجهة إليّ: «هل أنا كفلسطينية مضطرة إلى المطالبة بدولة ديمقراطية، فقط لأنه يوجد اليهود في فلسطين!» وكان جوابي كالتالي: في كل الأحوال، شعبنا، مثل أي شعب آخر، يحتاج للديمقراطية بعد التحرر، والتضحيات الباهظة التي قدمها ويقدمها على مذبح التحرر من الاستعمار الصهيوني، لا بد أن تقود إلى إرساء حياة حرة في دولة ديمقراطية ليبرالية، وضامنة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توزيع عادل للثروة. نحن لا نريد دولة يعاد فيها إنتاج نظام عربي، وراثي، جمهوري أو ملكي، مستبد وفاسد وتابع وفاشل. لا نريد دولة تحكمها سلطة كسلطة رام الله، فاسدة وتابعة، ومنبوذة من شعبها. كما لا نريد أي نظام غير ديمقراطي، بطابع ديني أو عسكري أو مدني. أي إذا أردنا دولة مدنية ديمقراطية، ومتحررة من الاستعمار الخارجي والاستبداد الداخلي، وغير قابلة للاستعمار، وللاستبداد، ولانتشار الفساد والفقر، فعلينا تصور منظومة حكم دستورية تضمن المساواة الكاملة، لكل من يعيش فيها، بغض النظر عن الخلفية الدينية أو الإثنية أو الطائفية، بمن فيهم اليهود الإسرائيليون، بعد هزيمة الصهيونية، لما تمثله من أيديولوجية عنصرية، وإقصائية، وإباديّة. أي حتى لو لم يأت اليهود الأوروبيون إلى فلسطين، كنا دائماً بحاجة إلى دولة ديمقراطية، عادلة، غير استبدادية أو سلطوية، وفاسدة كما هو الحال في السلطة الفلسطينية، والأنظمة العربية التي يتأكد كل يوم أنها خارج حركة التاريخ، وباتت عبئاً على شعوبها، وعلى النضال التحرري الفلسطيني والعربي، الداخلي والخارجي. هل الشعوب العربية التي فجرت ثوراتها عام 2011 كانت تريد الديمقراطية لفئة معينة، أم لصالح المواطن العربي، وغير العربي كالكردي والأمازيغي واليهودي، وغيرهم؟ ألا تزال هذه الشعوب تحلم وتنتظر الفرصة المواتية لتنقض مرة أخرى على أنظمة الثورات المضادة، الفاسدة والتابعة، والتي بعضها يتحالف علنيا مع نظام الإبادة الصهيوني؟

نريد دولة فلسطينية ديمقراطية، تضمن عودة اللاجئين إلى الوطن، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن المعاناة، بحيث يعيش فيها الفلسطينيون واليهود الاسرائيليون، من البحر إلى النهر، في كيان مساواتي حديث، وترتبط باتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي، مع العالم العربي، بعد أن يتم نزع الكولونيالية عنه، ويصبح متحداً وديمقراطياً وحراً. هي معركة تحررية واحدة، يقف شعب فلسطين في طليعتها، ورأس حربتها. وفي الوقت ذاته، هي معركة عربية وإقليمية، والآن تمتد إلى مختلف أرجاء الكرة الأرضية في صيرورة تحررية مهمة وإن كنا لا نعرف حتى الآن كيف مآلاتها، وطبيعة النظام العالمي الذي سيحل محل النظام الإمبريالي والسلطوي الحالي. أما بخصوص تحديد تصور العلاقة مع اليهود الإسرائيليين، في إطار دولة المستقبل، فهو ينطوي على حقائق تاريخية، وقيم حضارية راقية. إن الحضارة العربية الإسلامية تعاملت تاريخياً مع اليهود بصفتهم جزءاً من حضارتها، دينياً وثقافياً. فالقرآن ورسالة الإسلام هي استمرار للديانة اليهودية والمسيحية، وتلتقي حول وحدة الخالق، وجميعها ولدت في بلادنا، فلسطين والمنطقة العربية، وتشارك الجميع في بناء وازدهار الثقافة والعلوم والإدارة. ويستدعي مؤرخون غربيون، متحررون من آفة التحيز ضد العرب والإسلام، تجربة التعايش في أقطار الدولة العربية الإسلامية، كالعراق والمغرب وتونس، وغيرها. وتحظى التجربة الأندلسية بمكانة مهمة في أبحاث هؤلاء. وفي السنوات القليلة الماضية ظهرت مجموعة من الأكاديميين والمثقفين، المقيمين في بريطانيا، مسلمون ومسيحيون ويهود ولا دينيون، باسم «كونفينتسيا» التي تعني التعايش باللغة الإسبانية. يطرح هؤلاء حلاً لقضية الصراع في فلسطين، مستوحى من التجربة الأندلسية، يتمثل بالدولة الواحدة في فلسطين التاريخية، مذكّرين بالعيش المشترك، مع يهود فلسطين العرب، قبل الغزوة الصهيونية.

كما تنبع أهمية تحديد العلاقة مع الوجود اليهودي في فلسطين، من كونها تقوّض ادعاء إسرائيل بتمثيل اليهود في العالم. إن أحد المرتكزات الأيديولوجية التي تستند إليها الدعاية الصهيونية هو الخلط بين الصهيونية واليهودية، وتوفير الحماية ليهود العالم، الذي لا يزال جزء كبير منهم، الصهاينة تحديداً، خاضع لتأثير هذه الدعاية، وتقوم لوبياتهم بدور تخريبي ورجعي في سياسات دولهم الوطنية بخصوص إسرائيل، الداخلية والخارجية، مثل شراء أعضاء البرلمانات والكونغرس، أو دفع حكومات دولهم لشنّ الحروب التوسعية. ما معناه، يساهم تضمين أي برنامج تحرري يحدد العلاقة السليمة مع اليهود ضمن دولة واحدة، في تحييد شرائح لا تزال إما متعصبة للمشروع الصهيوني الاستعماري وممارسات إسرائيل العدوانية والإبادية، أو مترددة ومرتبكة، لمصلحة الحق الفلسطيني، ولمصلحة العدالة عامةً. إن حل الدولة الواحدة المساهمة يتناغم مع حالة الوعي الناشئة، والمتسارعة، في صفوف اليهود الأميركيين، خاصة بين الأجيال الشابة، الذين باتوا يتنصلون من الصهيونية، ومن إسرائيل، باعتبارها كياناً متوحشاً. وبالتالي يستطيع أن يكون هذا الحل ذا فاعلية حقيقية في تعميق هذا الوعي، الذي تعتبره أوساط الحكم في نظام الأبارتهايد ضرراً استراتيجياً بالغاً على شرعية نظام الأبارتهايد الإبادي. وشاهد الجميع الدور المهم الذي تلعبه هذه الفئات اليهودية الأميركية في حركة الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة في حدتها واتساعها، ضد حرب الإبادة.

(أمين عام حزب التجمّع الوطني الديمقراطي سابقاً)

من البحر إلى النهر

نريد دولة فلسطينية ديمقراطية، تضمن عودة اللاجئين إلى الوطن، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن المعاناة، بحيث يعيش فيها الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون، من البحر إلى النهر، في كيان مساواتي حديث، وترتبط باتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي، مع العالم العربي، بعد ان يتم نزع الكولونيالية عنه، ويصبح متحداً وديمقراطياً وحراً. هي معركة تحررية واحدة، يقف شعب فلسطين في طليعتها، ورأس حربتها. وفي الوقت ذاته، هي معركة عربية وإقليمية، والآن تمتد إلى مختلف ارجاء الكرة الارضية في صيرورة تحرّرية مهمّة.